

تحديات تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج

The challenges of implementing a value-added tax in the Gulf countries

إعداد:

الباحثة/ سبأ صادق¹

الباحثة/ نجلاء الهاجري²

الباحثة/ فاطمة الشهراني³

برنامج ماجستير الإدارة العامة، مسار التنمية الإدارية من معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر^{1,2,3}

شكر وتقدير

ننقدم كفريق بحثي بالشكر والتقدير لمجهودات الدكتور/ محمد جابر السيد "عضو هيئة تدريس في معهد الدوحة للدراسات العليا"، لما قدمه من معرفة شاملة وموسعة في مجال الموازنة العامة والتمويل ومساهمته الفاعلة في خلق جيل واعى من الباحثين الأكاديميين.

إهداء

نهدي هذا المجهود البحثي المتواضع لكل طلبة العلم الواعدين والقادرين على تحقيق التنمية في مجتمعاتهم.

المخلص

باعتبار دول الخليج دولاً ريعية، ونظراً للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الآونة الأخيرة والتي يصعب توقع رجوعها لمرحلة الازدهار الاقتصادي، ما دفع تلك الدول للتوجه نحو تنويع مصادر دخلها. فقد تم التوقيع على الاتفاقية الموحدة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة وهي ضريبة غير مباشرة على مجموعة الأنشطة الاقتصادية بنسبة تمثل 5% مع بعض التعديلات.

استخدم هذا البحث المنهج النوعي بالرجوع للأدبيات السابقة ذات الصلة، فهو بحث استكشافي يهدف لوضع رؤية مبدأ يهلاً أثر تطبيق الاتفاقية أعلاه حيث تمت صياغتها على شكل فرضيات ليتم الإجابة عليها من خلال التعرض للبيانات الثانوية المنشورة، وبالتركيز على تحديات التطبيق من كل الجوانب.

أكدت الورقة البحثية على صحة الفرضية الأولى والثانية، فيما يتعلق بالأثر الإيجابي للتطبيق على الموازنة العامة واستدامة التمويل لدول الخليج. فيما تم نفي صحة الفرضية الثالثة والمتعلقة بالعلاقة الإيجابية بين تطبيق الضريبة والنمو الاقتصادي لهذه الدول. وفي ذلك قدم الفريق البحثي مجموعة من التوصيات العملية للحكومات الخليجية في محاولة تحسين الوضع الحالي وتحقيق تطبيق فعال مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: ضريبة القيمة المضافة. الإصلاح الاقتصادي. الضريبة غير المباشرة.

The challenges of implementing a value-added tax in the Gulf countries

Abstract:

As the Gulf states are rentier countries, and in view of the recent fluctuations in oil prices, which are difficult to expect to return to the stage of economic prosperity, what pushed these countries to move towards diversifying their sources of income. The unified agreement for the application of value-added tax was signed, which is an indirect tax on a group of economic activities at a rate of 5%, with some adjustments.

This research used the qualitative approach with reference to the previous relevant literature, as it is an exploratory research aimed at developing a preliminary vision and impact of the application of the abovementioned agreement. The study was formulated in the form of hypotheses to be answered through exposure to the secondary published data, and with a focus on implementation challenges from all aspects.

The research paper confirmed the validity of the first and second hypotheses, regarding the positive impact of the application on the public budget and the sustainability of finance for the Gulf countries. The third hypothesis related to the positive relationship between the application of the tax and the economic growth of these countries was denied. In this, the research team presented a set of practical recommendations to the Gulf governments, which attempt to improve the current situation and achieve effective implementation in the future.

Key words: Value added tax, Economic reform, Indirect tax.

المقدمة

إن الصدمة التي فرضها الهبوط الحاد في أسعار النفط في دول الخليج منذ العام 2014؛ أدت إلى السعي لقرارات جديدة تُعنى بالتنوع الاقتصادي في هذه الدول ومحاولة السعي لإصلاحات اقتصادية لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية (AbouZaki, 2020). من بين الأفكار لإيجاد إيرادات مستقرة، جاءت فكرة فرض الضرائب والرسوم الجديدة. حيث اعتمد مجلس التعاون الخليجي اتفاقية ضريبة القيمة المضافة الموحدة في عام 2016، وكانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من الدول الأولى في تطبيق هذه الضريبة في عام 2018 وتلتها مملكة البحرين في مطلع 2019 (AbouZaki, 2020). ولهذه الاتفاقية تبعات وآثار وتحديات سنقوم من خلال هذه الورقة في النظر إليها عبر مراجعة الأدب الإداري المتاح والبيانات التي تم رصدها خلال السنوات التي تلت الاتفاقية إلى هذا اليوم، في محاولة لتقديم توصيات من شأنها تعزيز فعالية تطبيق هذه الضريبة.

مشكلة الدراسة:

لسنوات طويلة اعتمدت دول الخليج العربي على إيرادات النفط التي أحدثت طفرة اقتصادية في هذه الدول ولهذا أطلق عليها مسمى الدول الريعية ذات الاقتصادي الأحادي. فالنفط هو المكون الأساسي للنتائج المحلي الإجمالي، والذي أثبت مع الوقت أنه يشكل عبءً وتحدياً كبيرين على هذه الدول لاسيما بعد تذبذب أسعار النفط. من هنا يأتي الوعي بضرورة الإصلاح الاقتصادي الذي نرى إحدى معالمه في ضريبة القيمة المضافة التي تم الاتفاق عليها. حيث تعمل هذه الضريبة كألية مفيدة للسياسة المالية لزيادة الإيرادات الحكومية مع تجنب العديد من المخاطر السياسية المرتبطة بضرائب الدخل أو الأنواع الضريبية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، نجد أن هناك تحديات مصاحبة لتعشيش هذه الاتفاقية، لذا نلخص المسألة البحثية في السؤال الآتي: ما هي تحديات وآثار تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج؟

فرضيات الدراسة:

- 1- هناك علاقة إيجابية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج والموازنة العامة فيها.
- 2- هناك علاقة إيجابية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة لدول الخليج واستدامة التمويل فيها.
- 3- هناك علاقة إيجابية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة لدول الخليج والاستثمار العام والنمو الاقتصادي فيها.

■ متغيرات الفرضيات أعلاه:

- المتغير المستقل: تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج.
- المتغير التابع: التأثير الإيجابي على الموازنة العامة، استدامة التمويل، الاستثمار العام والنمو الاقتصادي لهذه الدول.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بتسليط الضوء على جوانب محددة تتمثل في الآتي:

1. معرفة تأثير ضريبة القيمة المضافة على الموازنة العامة، استدامة التمويل، الاستثمار العام والنمو الاقتصادي في دول الخليج.
2. تسليط الضوء على أهم التحديات لتطبيق ضريبة القيمة المضافة لدول الخليج.
3. الخروج بنتائج بوضع رؤى مبدئية للوضع الحالي ومحاولة تقديم توصيات تساهم في تحسين الوضع المالي والاقتصادي العام لهذه الدول.
4. توسيع مدارك الباحثين بتناول مواضيع بحثية مستجدة مثل ضريبة القيمة المضافة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث من الناحية الأكاديمية بإضافة قيمة نوعية للتراكم المعرفي في المكتبة العربية، نظراً لوجود شح في الدراسات التي تتعرض لهذا الموضوع نتيجة لحدائته فهولا يتعدى تطبيقه حوالي 4 سنوات مع الأخذ بالاعتبار محددات هذا البحث. ومن الناحية التطبيقية ستساعد الدراسة في تحديد التحديات التي تواجهها دول الخليج في تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومعرفة أثارها المستقبلية، حيث ستخدم الدراسة متخذي القرار في وضع استراتيجيات مناسبة للتعامل مع التحديات وإدارتها بشكل أكثر فاعلية مع النظر في جانب تأثيرها على الجوانب المالية والاقتصادية للدولة.

تصميم منهجية الدراسة:

إن هذه الدراسة تدرج تحت نوع البحث الاستكشافي؛ لهدفها في الوصول لرؤية مبدئية للوضع الخليجي نتيجة فرضه لضريبة القيمة المضافة وما لها من تحديات وآثار. بالنسبة للبيانات المتحصل عليها لأغراض البحث والتحليل، فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية وذلك من خلال مراجعة ما تم نشره سابقاً من أدبيات وبحوث ومقالات وتقارير وغيرها من البيانات المنشورة في هذا الصدد.

بالنسبة لمنهج التحليل المستخدم فيتمثل في المنهج النوعي بالرجوع للأدبيات السابقة وربطها بفرضيات الدراسة للتوصل لفهم عام للمشكلة والإجابة على فرضيات البحث، والتي ستمكننا من تقديم توصيات فعالة ذات صلة بصلب الموضوع.

● حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** سيقصر البحث بدراسة تحديات تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج مع النظر في تأثيراتها على المستويات التالية: الموازنة العامة، استدامة التمويل والنمو الاقتصادي.
- **حدود مكانية:** هذه الدراسة محصورة ضمن النطاق الجغرافي لمجلس التعاون الخليجي بدولها الستة المتمثلة في: قطر، الكويت، الإمارات، السعودية، عمان والبحرين.
- **حدود زمانية:** استغرقت فترة إعداد هذا البحث مدة شهر من أكتوبر 2020 إلى نوفمبر 2020.

مفاهيم ومصطلحات عامة:

• ضريبة القيمة المضافة:

هي ضريبة غير مباشرة يتم فرضها عند كل عملية بيع أو شراء للسلع والخدمات سواء المحلية أو الدولية، بحيث يتم الدفع للخزينة عند كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ولا تقتصر فقط على آخر مرحلة من الإنتاج، بل يمكن للبائع من خلالها تحويل العبء الضريبي الذي يخضع له إلى المشتري، وهكذا حتى تصل للمستهلك النهائي الذي سوف يتحمل عبء الضريبة كاملاً (علي والشافعي، 2018).

الإطار النظري للدراسة:

1- مراحل تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج:

انطلاقاً من أهداف تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج المتطلعة لتنمية علاقات التعاون فيما بينهم وتماشياً مع أهداف التنمية الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها سنة 2001م والتي تسعى للتكامل الاقتصادي فيما بينهم لتعزيز الاقتصاد، تم الاتفاق على استحداث ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% بحسب الاتفاقية الموحدة لدول الخليج العربية والتي تم تحريرها بتاريخ 2016/11/27 من أجل زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية (الاتفاقية الموحدة، 2016).

كانت بداية التطبيق في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وذلك بتاريخ 2018/1/1م، ثم تلتهم مملكة البحرين بتاريخ 2019/1/1م، بعدها سلطنة عمان والتي أقرت بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة في مقبل العام القادم إبريل/2021 لتصبح رابع دولة خليجية مطبقة للاتفاقية، في حين لا تزال دولتي قطر والكويت توجلان تطبيقها لأجل غير محدد (اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 2018).

2- تأثير ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج على الآتي:

- الموازنة العامة: حسب توقعات صندوق النقد الدولي ستساهم هذه الضريبة في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% لدول الخليج (اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 2018).
- وسيكون لفرض الضريبة دوراً كبيراً للإسهام في الاستقرار المالي للدول الخليجية من خلال تقديم نموذج إصلاحى لعجز الموازنة العامة والذي يهدف إلى ترشيد النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة خاصة بعد أزمات الانخفاض الكبير في أسعار البترول، وتلتها أزمة كوفيد-19 التي سنحت للكثير من الدول باتباع سياسات التقشف القائمة على خفض الإنفاق (العتيبي وجوادي، 2018).
- استدامة التمويل: إن فرض هذا النوع من الضرائب سينعكس إيجابياً على تمكين دول الخليج في استمرارية التنمية سواء للمواطن مباشرة وللأجيال القادمة، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار المالي من خلال ما ستضيفه إيرادات ثابتة (بوشامة وعمامرة، 2018). أما من ناحية النمو الاقتصادي فسيكون لها أيضاً تأثير إيجابي من خلال زيادة إيراداتها الحكومية بمعزل عن الإيرادات النفطية المتذبذبة، والتي ستخدمها في الاستمرار في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة وخدمات الإطفاء والشرطة ورواتب الموظفين الحكوميين، إلى جانب تمويل الإنفاق على تلك الخدمات لإتاحة تقديمها وفق المعايير العالمية (بوشامة وعمامرة، 2018).

● الاستثمار العام والنمو الاقتصادي: يعد الأثر الاقتصادي الذي يفرضه تطبيق ضريبة القيمة المضافة لدول الخليج بمساهمته في الإنعاش الاقتصادي.

بالإضافة إلى دعم السياسات الموضوعية من قبل الدول الخليجية للتحوّل الاقتصادي الأكثر تنوعاً واستدامةً (بوشامة وعمامرة، 2018). إلى جانب وجود تأثير متكامل بمختلف الأشكال على مصادر الدخل لأفراد المجتمع وعلى استخداماتها للموارد، والذي سينعكس على الأنشطة الاقتصادية منها الاستثمار الذي سوف يتقلص حجمه والذي سيؤدي للحصول على عوائد منخفضة نتيجة فرض الضريبة (العتيبي وجوادي، 2018). كما وستؤثر على الطلب الكلي بتراجعها والذي سينعكس بشكل سلبي على حجم الإنتاج والأرباح المحققة للمشاريع، إلى جانب انخفاض العائد المتوقع منهم للإيرادات الحكومية (العتيبي وجوادي، 2018). ويعد الأثر على الشركات المقيدة في البورصة سلبياً بشكل مبدئي وخاصة للشركات الخدمية؛ نتيجة إخضاع الضرائب على الخدمات التي تقدمها والتي تجعلها تتجه نحو رفع أسعار الخدمات. بالتالي سينعكس ذلك على انكماش الطلب أو توجه الشركة لتحمل قيمة الضريبة والتي ستسهم في خفض هوامش أرباحها (العتيبي وجوادي، 2018).

3- تحديات تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج تتمثل في النقاط التالية:

● تحديات ثقافية: إن الثقافة السائدة في هذه المجتمعات هي ثقافة استهلاكية وتعتمد على الصرف بشكل كبير. ففرض الضرائب على السلع والخدمات هي ثقافة جديدة في المجتمع تحتاج لتهيئة ودراسة بإدخالها بشكل تدريجي، على أن تتوسع في نطاقات أكبر مستقبلاً (مينا هيرالد، 2017).

● تحديات إدارية: هذا التطبيق يتطلب عملية جمع وتحليل للبيانات بأسس علمية ليتم قياس أثر تطبيقها في الوصول للأهداف الموضوعية والمرتبطة باستراتيجية كل دولة؛ بينما نجد أن أغلب العاملين في القطاع العام في هذه الدول غير واعيين لأهمية دورهم المحوري في تحقيق الأهداف على مستوى الدولة (إضاءات، 2018).

● تحديات اقتصادية: إن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في كل الدول تؤثر على القوة الشرائية للمستهلك خصوصاً ذوي الدخل المحدود. ولكن حالة التطبيق في دول الخليج أخذت منحى آخر بظهور تأثير سلبي أقل من نظرائها للضرائب في مناطق مختلفة من العالم؛ ويرجع السبب إلى تدني النسب الضريبية المطبقة حالياً (إضاءات، 2028).

● إلا أنه في حال تزايد هذه القيمة مستقبلاً وظهور سيناريو تضخم اقتصادي وتدني سعر العملة المحلية؛ سيؤثر هذا وبشكل كبير على مستوى الدخل المعيشي للمواطنين (إحصائيات لضريبة القيمة المضافة، 2017). من جانب آخر ممكن أن تؤثر هذه الضريبة على تقليل حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، نظراً لوجود قيمة ضريبية مضافة تستقطع من الربح الدوري للأنشطة الاقتصادية؛ الأمر الذي سيقبل من الفرصة التنافسية بين دول الخليج في جذب المستثمر الأجنبي ما يعارض السياسات الحالية (AbouZaki، 2020).

● تحديات تشريعية: لا تزال القوانين واللوائح المطبقة حالياً غير واضحة بشكل كافي لفهمها من العامة غير المتخصصين الذين يمثلون فئة دافعي الضرائب، وهذه إشكالية فمبدأ الشفافية والوضوح هو مطلب رئيسي لذلك (إحصائيات لضريبة القيمة المضافة، 2017). كما سيكون هناك تحدي أيضاً للشركات والأفراد بالامتثال للقوانين ذات الصلة بطريقة صحيحة كون أن هذه التشريعات تحتاج لتبسيط وصياغة في الإجراءات واللوائح (إضاءات، 2018).

- **تحديات رقابية:** حيث يحتاج تطبيق هذا النوع من الضرائب إلى اعتماد الحكومات على نظام محاسبي دقيق يلبي احتياجات العصر (ضو، 2016). إلى جانب أن يكون للأجهزة الرقابية وعي كافي ليس فقط لضبط المخالفين والمتهربين؛ وإنما يتوسع مجالها لتربط واقع عملها بتقييم ما تم تحقيقه من أهداف للخطة الاستراتيجية لأنشطة الدولة (مينا هيرالد، 2017).
- **تحديات تكنولوجية:** حيث يتطلب هذا التطبيق عملية التشبيك المؤسسي لضمان إدخال جميع البيانات ومعالجتها بشكل صحيح، الأمر الذي يتطلب مهارات تقنية عالية لدى العاملين (ضو، 2016). بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي لا بد أن يكون معتمد على أنظمة تكنولوجية حديثة تتبع المعايير الخاصة بالمحاسبة الدولية الحكومية وهو ما يسمى برقمنة المالية العامة (إضاءات، 2018). وهذا الأمر سيساعد الحكومات الخليجية بتوفير الوقت والمال والحصول على معالجة للبيانات بشكل دقيق، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة والفاعلية.
- **تحديات سياسية:** لا نستطيع أن نفصل استمرار أزمة الحصار على دولة قطر عن النظام الضريبي الموحد لدول الخليج، فعملية التنسيق في السياسات بين دول المنطقة باتت أقل فاعلية فبدل التنسيق والتكامل ستخوض الدول منحى آخر نحو المنافسة والسجال فيما بينها (العربية نت، 2020). وقد تجلّى هذا واضحاً بالتباين في توقيت التطبيق للضريبة بين دول الخليج، وقد يؤثر هذا التباين على استخدام تقنيات وأساليب مختلفة لكل دولة حسب سياستها المالية وعلاقتها بالسياسة الضريبية (Mogielnicki، 2019).

4- مناقشة وتحليل البيانات المرصودة:

بعد الاطلاع على ما سبق من آثار وتحديات لضريبة القيمة المضافة في دول الخليج، يمكننا التحليل بالنظر في اتجاهات عدة. فحتى نستطيع الجزم بأن هناك نظام ضريبي فعال ويحقق الهدف منه لاسيما في خدمة احتياجات الاقتصاد غير النفطي، لا بد من تذييل للتحديات المذكورة سابقاً. وهنا نركز على مدى جاهزية السلطات ودافعي الضرائب لمثل هذه القوانين وتطبيقها بالشكل المطلوب. حيث أنها في الغالب تمثل تحديات تشغيلية وتنظيمية للشركات، فقد تؤثر على جني الأرباح والفائدة في بداية تطبيقها.

ومن جانب آخر، تعتبر الضريبة مصدر دخل ثابت للحكومة يمكن الاعتماد عليه في تقديرها للإيرادات السنوية. إن تكلفة تحصيل الضريبة خلال مراحل تحصيلها وحسابها ومتابعتها، تحتاج إلى جهاز إداري ضخم ومستعد لذلك مما يشكل عبء على الجهاز الحكومي بضرورة تشعبه. بالإضافة إلى عدم وضوح السياسة بالنسبة لدافعي الضرائب سواء كان في نصوص القوانين أو تحديد المحاكم المختصة لتسوية نزاعات التهرب الضريبي. إضافة إلى نقص الكوادر الوطنية من الموظفين ذوي الكفاءة.

ويذكر Mehboob (2019) في استعراضه لحالة الإمارات العربية المتحدة بعض من هذه الآثار، حيث أشار إلى أن النظام الرقمي قد يساهم في تبسيط عملية جمع المعلومات من قبل دافعي الضرائب، ويذكر أن الإمارات تستند على نظامها الضريبي لقرارات محكمة ضريبية سريعة ويتم تقديمها باللغة العربية فقط. بالتالي تشتكي الشركات من عدم الوضوح عندما يتعلق الأمر بفهم السوابق القضائية قبل النزاعات خاصة عندما تكون الغرامات سريعة. حيث تتطلب هذه القضايا تمثيلاً في المحكمة من متخصصين ضرائب يتحدثون باللغة العربية.

أمر كهذه في دولة تشجع الاستثمار الأجنبي يجب أن تكون من البديهيات والأساسيات لضمان أن القوانين تسري وتطبق بشكل صحيح على كل من يقع تحت فئة دافعي الضرائب.

ويشير Stanley-Smith (2018) إلى بعض المشكلات التي ظهرت في بداية سريان الضريبة في حالة المملكة العربية السعودية، حيث تكافح سلطات الضرائب للإجابة على جميع الأسئلة التي يتم طرحها عليهم، نظراً لأن التشريع غير كامل وقد تم تعديله بالفعل. إضافة إلى أنه لم يتم تسجيل جميع الشركات، إذ يكمن السبب في الوقت القصير لهذا التغيير الجذري حيث لم تشارك الآلية الإدارية في شيء من هذا القبيل (Stanley-Smith، 2018). إن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يتضمن الكثير من اللوائح المفصلة، والمبادئ التوجيهية، ومذكرات الممارسة، وغيرها من الأشياء التي يجب أن تكون موجودة لأهميتها في العملية الإدارية. ومع ذلك وخلال وقت قصير قامت المملكة العربية السعودية بمضاعفة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% دفعة واحدة (الدليل الإرشادي، 2020). ويرى Mattias (2020) بأنه قد تنظر الحكومات المتعطشة للسيولة إلى رفع ضريبة القيمة المضافة كمثل مغر على زيادة الإيرادات بسرعة، لكن هذا يتعارض مع خطة الدولة طويلة الأجل للارتداد من تأثيرات كوفيد-19؛ حيث سيؤدي اقتران الضرائب المتزايدة على الاستهلاك مع الطلب الضعيف إلى تأخير النمو الاقتصادي.

قد تترتب آثار عكسية لهذه الزيادة السريعة بسبب التضخم المفاجئ في الأسعار مع قلة الوعي من قبل المؤسسات ودافعي الضرائب بما أن هذه الضريبة على الاستهلاك ستقوم الشركات بتمرير الضريبة إلى المستهلك وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى الطلب مما سيؤدي إلى تغيير في مستوى رفاهية الفرد بسبب تغيير مستوى الدخل.

بالنظر إلى الشكل البياني رقم (1) في الملحق، نجد أن هناك ارتفاع في إيرادات إحدى الدول الخليجية التي قامت بتطبيق الضريبة. حيث ارتفعت قيمة عائدات الحكومة السعودية من الضرائب على السلع والخدمات من 2015 إلى 2019 بفارق يصل لـ 1.1 تريليون ريال سعودي. حيث أن الإيرادات المتأتمية من تطبيق الضريبة المضافة، ارتفعت بشكل كبير ومفصلي مقارنة بالسنوات التي قبلها ويعزى ذلك إلى جِدَّة النظام.

ولا نستطيع أن ننكر بأن مواقف سلطة الضرائب السعودية والمتطلبات المحددة المتعلقة بهم أصبحت أكثر وضوحاً من ذي قبل. وسيؤدي هذا الوضوح إلى مستويات تسجيل أكثر سلاسة، وزيادة الامتثال من قبل دافعي الضرائب. أما من ناحية إسهام الضريبة في التنوع الاقتصادي ورفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، فمن خلال النظر إلى الشكل البياني رقم (2)، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية شهدت انخفاضاً النسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من بعد عام 2018، وذلك بالتزامن مع ارتفاع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

أما في الشكل البياني رقم (3)، فيوضح وضع دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث كما هو ملاحظ أنه بعد عام 2018 نرى ارتفاعاً لإسهام العائدات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة السنوات السابقة، وقد يختلف وضع الإمارات عن السعودية من حيث تطبيق الضريبة على قطاعات معينة وقطاعات مستثنى من ذلك كالتعليم والصحة على عكس السعودية التي فرضت الضريبة بشكل أكبر وأوسع.

وعند النظر بشكل عام لكافة دول الخليج المطبقة للضرائب وغير المطبقة يمكننا ملاحظة الشكل البياني رقم(4)، حيث يتضح لنا الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 2015 وحتى 2019، وهي فترة مهمة للتحليل حيث تأثرت دول الخليج بانخفاض أسعار النفط في 2016. ومثال على هذه الحالة دولة الكويت، حيث نلاحظ بأن النسبة متذبذبة بشكل ملحوظ وذلك لاعتمادها على النفط بشكل كبير للإنفاق الحكومي وتأثر ذلك بأسعار النفط. أما حالة البحرين، فتشير إلى حالة من الاستقرار كونها من أقل الدول الخليجية اعتماداً على النفط بسبب ضعف الاحتياطي لديها وسعيها للتنويع الاقتصادي إلا أنها لم تبدأ بتطبيق الضريبة إلا حديثاً في مطلع عام 2019 (الأسئلة الشائعة لضريبة القيمة المضافة، 2020). بالنسبة للمملكة العربية السعودية نلاحظ بأنها قامت بتطبيق الضريبة في 2018 وارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل بسيط في 2019. أما الإمارات العربية المتحدة لم يكن هناك تغيير كبير بعد تطبيق الضريبة كما ذكرنا مسبقاً بأنها لم تطبق الضريبة بشكل موسع ليشمل كل القطاعات كما فعلت المملكة العربية السعودية حيث توجد هناك قطاعات معفية. أما بالنسبة لدولة قطر فيلاحظ بأنه وعلى الرغم من أن الدولة تسعى لتنويع اقتصادها وازدهار قطاع الخدمات فيها ومساهمتها في الناتج المحلي غير النفطي إلا أنه لا يمثل سوى الربع فقط من اقتصادها، بينما نجد بأن القطاع غير النفطي مثل قطاع الخدمات والصناعات التحويلية في سلطنة عمان قد شكّل في سنة 2018 نسبة 59% من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank, 2019). ويستنتج بأن ضريبة القيمة المضافة عندما تكون مطبقة بشكل فعال وسليم ستكون عنصراً مسانداً في التنويع الاقتصادي ولكنها مجرد جزء من عملية الإصلاح الاقتصادي في الخليج نحو التنويع والاستدامة وما يزال هنالك عدة عوامل تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج.

5- الإجابة على فرضيات البحث:

• الفرضية (1): هناك علاقة إيجابية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج والموازنة العامة.
من خلال تحليل البيانات الثانوية أعلاه، نؤكد على صحة هذه الفرضية. حيث أن العلاقة طردية بين المتغيرين فتطبيق هذا النوع من الضرائب في دول ريعية تعتمد بشكل أساسي على مواردها الطبيعية المتمثلة في النفط، وعلاقتها في زيادة إيرادات الدول الخليجية التي طبقت الأمر الذي أدى لتنويع مصادر دخل الحكومات مع ربط الأهداف الاستراتيجية لهذه الدول بتوجيه سياساتها العامة نحو تغيير ثقافة المجتمع من الاستهلاك إلى الادخار. وهذه الأهداف يمكن قراءتها في الموازنة العامة للدولة، فهي ليست وثيقة لسرد الإيرادات والمصروفات؛ إنما لها هي مربوطة ارتباط كلي بتوجه الدولة. ثانياً، إن الاتجاه نحو التنوع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد المعرفة لهذه الدول هو أمر بديهي خصوصاً بعد الأزمات الاقتصادية في تذبذب أسعار النفط والمستمرة إلى الآن بشكل لا يمكن توقع مؤشرات في المستقبل والاعتماد عليه كونه مورد ناضب.

• الفرضية (2): هناك علاقة إيجابية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة لدول الخليج واستدامة التمويل.
تؤكد الورقة على صحة الفرضية الثانية، وذلك بأن تطبيق الضريبة المضافة لدول الخليج على مدى مراحل زمنية أطول ستعكس مدى مساهمتها الفعلية في تحقيق الاستدامة، وهذا الاستنتاج مستخلص مما تم تحليله في فترة زمنية وجيزة لا تتعدى 5 سنوات بظهور نتائج إيجابية في ذلك، فحتماً سيكون التأثير الإيجابي أكثر في المدد طويلة الأجل. الاستدامة في التمويل تتحقق في الاعتماد على مصدر دخل للحكومة ثابت ومستقر بمعزل عن التأثيرات الخارجية. حيث أن هذه الضريبة مفروضة على قطاعات وأنشطة محددة تستقطع بشكل سنوي فهي تعكس خاصية الدوري،

على ألا ينتظر دافعي الضرائب مقابل جراء دفعهم للضريبة فهذا أمر خاص بالحكومة في كيفية إنفاقها حسب أوليات المجتمع والسياسات العامة. بالاعتماد على هذا الإيراد ومصادر أخرى كالاستثمارات الخارجية والأنشطة الاقتصادية المتنوعة، يمكن لدول الخليج تحقيق استدامة تمويل لضمان حياة كريمة للأجيال القادمة وأن يتمتعوا بنفس مستوى الرفاهية الحالية أو أعلى منها.

• الفرضية (3): هناك علاقة إيجابية بين تطبيق ضريبة القيمة المضافة لدول الخليج والاستثمار العام والنمو الاقتصادي.

من خلال ما تعرضنا له من دراسات، نؤكد على عدم صحة هذه الفرضية نظراً للتحليل الآتي. إن منطقة الخليج نظراً لموقعها الجغرافي وتسهيلات الإجراءية كانت محط أنظار للاستثمارات الأجنبية فيها. ولكن الآن بعد توقيع ضريبة القيمة المضافة قد يشكل هذا تحدياً بإضعاف الميزة التنافسية بين دول الخليج في جذب المستثمرين الأجانب خاصة إلى ما تم رفع النسب الضريبية مستقبلاً أو تطبيقه على نطاق أوسع بضم قطاعات معفية في الوقت الحالي. هذا من جانب، أما الجانب الآخر من يتمثل في فئة دافعي الضرائب من الشعب، فكلما زادت نسب الضريبة المطبقة زادت نسبة التهرب الضريبي والاتجاه نحو السوق السوداء في البيع والشراء. بالتالي يؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد بظهور صور متعددة للفساد.

6- الاستنتاجات:

1. إن ضريبة القيمة المضافة هي من أنواع الضرائب التي تتناسب في طبيعتها مع السياسة العامة دول الخليج بتوجهها لتنوع مصادر إيراداتها، مع سهولة تطبيقها بوجود نظام ضريبي موحد.
2. قد لا تؤدي الضريبة الهدف المرجو منها في السنوات الأولى من التطبيق، وذلك لحدائثة النظام على السلطات والمجتمع واحتياجه لعدة سنوات حتى يتم تثبيته بالشكل المناسب.
3. عدم وضوح القوانين والتشريعات المختصة بالضرائب في دول الخليج، أثر على مساهمة الضريبة في الناتج المحلي الإجمالي عند بدء تطبيقها.
4. وجود تحديات تشغيلية وتنظيمية، والذي أدى لزيادة في الإنفاق لتهيئة الأجهزة الحكومية في الدولة لتحصيل الضرائب بطريقة صحيحة وفي وقت تنذبذب فيه أسعار النفط.
5. نستنتج عدم وجود تناسق في الجهود الخليجية فيما يخص وضع آليات وتبادل للخبرات، على الرغم من وجود اتفاقية موحدة مبرمة.
6. ما يزال أمام دول الخليج خطوات عدة لتلحق بركب التنوع الاقتصادي، والإصلاح الفعلي للاقتصاد يحتاج إلى ما هو أكثر من فرض ضريبة لزيادة السيولة في الإيرادات.

7. التوصيات:

1. تنظيم برامج للتثقيف والتوعية، والتنسيق مع الإعلام الرسمي وجهات العمل. وذلك من خلال توجيه المؤسسات التدريبية والتعليمية في تلك الدول من قبل الحكومات نحو توفير برامج واستحداث تخصصات تعزز القدرات الوطنية في هذا المجال من خلال ربط مخرجات التعليم بمتطلبات السوق المحلي.

2. اعتماد أنظمة إدارية ورقابية مختصة بالضرائب لمتابعتها وحسابها مع ضرورة ربطها بالأهداف الاستراتيجية للدولة، حتى نضمن وجود شفافية ورقابة عالية مع التأكيد على عنصر الفاعلية في الأداء.
3. إنشاء محاكم أو هيئات اختصاصية مستقلة في مجال حسم النزاعات الضريبية، مع ضرورة وضوح التشريعات والأحكام ذات الصلة للعامة من غير المتخصصين.
4. وضع نظام رقمي يسهل الامتثال للضريبة في عملية جمع المعلومات والتوجه نحو رقمنة المالية العامة، حيث إن الحصول على المعلومات بشكل أسرع يؤدي إلى جني الإيرادات بالوقت المطلوب كما هو متوقع لها.
5. التآني في رفع نسبة الضريبة، تجنباً للركود الاقتصادي المحتمل وعدم التصادم مع ثقافة المجتمع.
6. بسبب جِدّة وحداثة الموضوع وقلة البيانات المتوفرة، توصي الورقة بالاستفادة من تجارب دول مماثلة وتجنب المخاطر والتحديات مثل تجربة المملكة العربية السعودية في رفع قيمة الضريبة لزيادة الإيرادات بطريقة أقل تأثيراً على المجتمع.
7. نوصي الحكومات الخليجية بالتفكير من وجهة نظر دافعي الضرائب، بل وإشراكهم في عملية وضع السياسة المالية العامة مع تضمين جميع أصحاب المصلحة المعنيين من شركات ومستثمرين وغيرهم، وذلك حتى يتحقق الامتثال الصحيح للقانون وتجنب التهرب الضريبي.

قائمة المراجع:

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي. (2018). تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون يدخل عامه الثاني. موقع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي. تم الاسترداد من <https://fgccc.org/?p=8346>

الاتفاقية الموحدة. (2016). الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تم الاسترداد من موقع وزارة المالية للإمارات العربية المتحدة:

[https://www.mof.gov.ae/ar/lawsAndPolitics/govLaws/Documents/VAT%20Final%20030%20Nov%202016\(updated\).pdf](https://www.mof.gov.ae/ar/lawsAndPolitics/govLaws/Documents/VAT%20Final%20030%20Nov%202016(updated).pdf)

إحصائيات لضريبة القيمة المضافة. (2017). بعض القضايا الإحصائية الناشئة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي. تم الاسترداد من المركز الإحصائي لدول الخليج العربية:

<https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/175-value-added-tax-in-gcc-countries-ar.pdf>

الأسئلة الشائعة لضريبة القيمة المضافة. (2020). تم الاسترداد من موقع وزارة المالية والاقتصاد الوطني لمملكة البحرين: <https://www.mofne.gov.bh/vat.aspx>

إضاءات. (2018). إطار العمل الموحد لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي. إضاءات - نشرة توعوية، 1. تم الاسترداد من

https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/kw/pdf/TAX/Edaat_September_2018_lowres.pdf

بوشامة، مصطفى، وعمامرة، أسامة. (2018). واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3(2)، 83-103. تم الاسترداد من <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/18252>

الدليل الإرشادي. (2020). الدليل الإرشادي الخاص بتعديل نسبة الضريبة المضافة الأساسية إلى 15%. تم الاسترداد من موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل :

<https://gazt.gov.sa/ar/HelpCenter/guidelines/Documents/VAT15.pdf>

ضو، جنين. (2016). ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي: تطبيقها وتأثيرها. المجلة الضريبية اللبنانية. تم الاسترداد من <https://www.pwc.com/m1/en/media-centre/articles/vat-in-the-gcc-lebanon-review.html>

العتيبي، سهام، وجوادي، رولا. (2018). أثر ضريبة القيمة المضافة ومعوقات تطبيقها على الدخل في المملكة العربية السعودية "دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي شركة سابك Route Educational and Social". Science Journal، 5(9)، 168-191. تم الاسترداد من http://www.ressjournal.com/Makaleler/487428255_10-29pdf.pdf

العربية نت. (2020). كيف يؤثر تباين تطبيق ضريبة القيمة المضافة بين دول الخليج؟ شبكة العربية. تم الاسترداد من <https://ara.tv/z5rys>

علي، عماد محمد، والشافعي، زيد كريم. (2018). ضريبة القيمة المضافة مفهومها وتنظيمها الفني (لبنان حالة دراسية). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 24(105)، 386-387. doi:<https://doi.org/10.33095/jeas.v24i105.54>

مينا هيرالد. (2017). دراسة حكومية: 9 تحديات تفرضها ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي. موقع مينا هيرالد. تم الاسترداد من shorturl.at/bjpFW

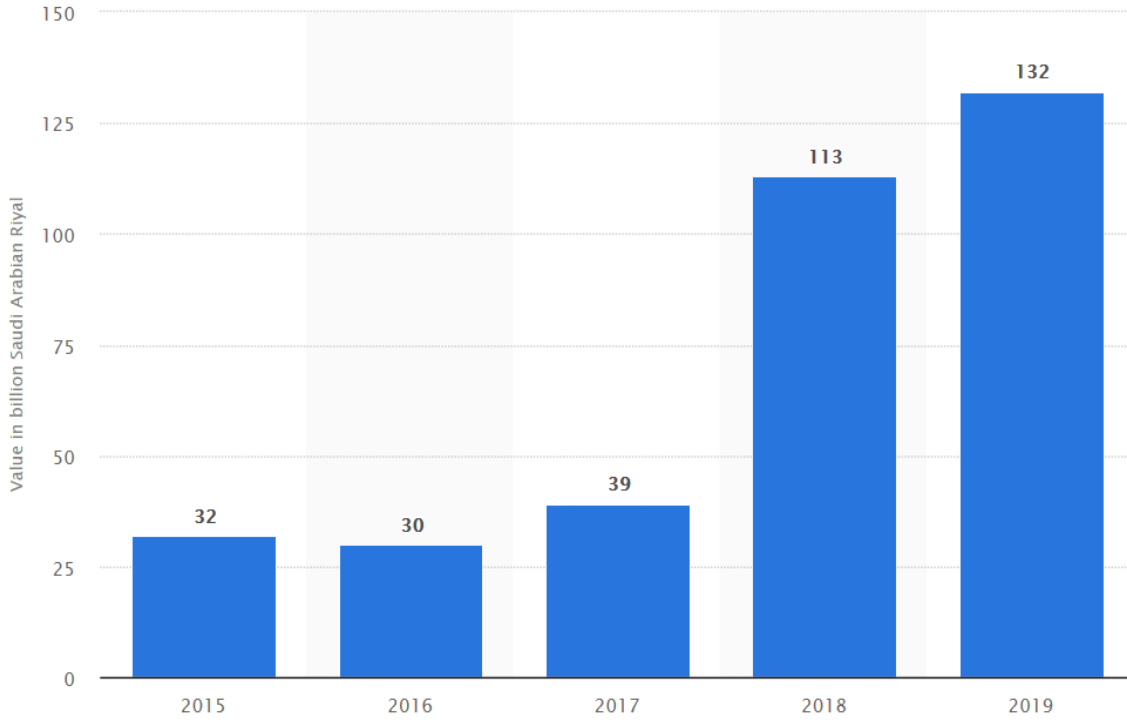
AbouZaki, N. (2020). VAT implementation in KSA and UAE: A firsthand Impression. Retrieved October 10, 2020, from <https://www.arabianbusiness.com/banking-finance/439635-vat-implementation-in-ksa-uae-firsthand-impression>

- Mattias, C. C. (2020). Saudi Arabia's VAT hike is the first sign of post-crisis unilateralism. *International Tax Review*, Retrieved from <https://search-proquest-com.eres.qnl.qa/docview/2412759612?accountid=49936>
- Mehboob, D. (2019). How the UAE is making tax digital. *International Tax Review*, Retrieved from <https://search-proquest-com.eres.qnl.qa/docview/2341185423?accountid=49936>
- Mogielnicki, R. (2019). Value-Added Tax in Gulf Arab States: Balancing Domestic, Regional, and International Interests. Washington: Arab Gulf States Institute. Retrieved from https://agsiw.org/wp-content/uploads/2019/08/Mogielnicki_VAT_Online.pdf
- Stanley-Smith, J. (2018). VAT implementation in Saudi Arabia and UAE has teething problems. *International Tax Review*, Retrieved from <https://search-proquest-com.eres.qnl.qa/docview/2010267753?accountid=49936>
- Statista. (2019). Value of the Saudi Arabian government's revenue of taxes on goods and services from 2015 to 2019. Retrieved from: <https://www.statista.com/statistics/1026237/saudi-arabia-vat-revenue/>
- World Bank. (2019). Economic Diversification for a Sustainable and Resilient GCC. Retrieved from: <http://documents.worldbank.org/curated/en/886531574883246643/pdf/Economic-Diversification-for-a-Sustainable-and-Resilient-GCC.pdf>

الملاحق:

الشكل البياني رقم (1)

قيمة عائدات الحكومة السعودية من الضرائب على السلع والخدمات من 2015 إلى 2019
(بليون ريال سعودي)

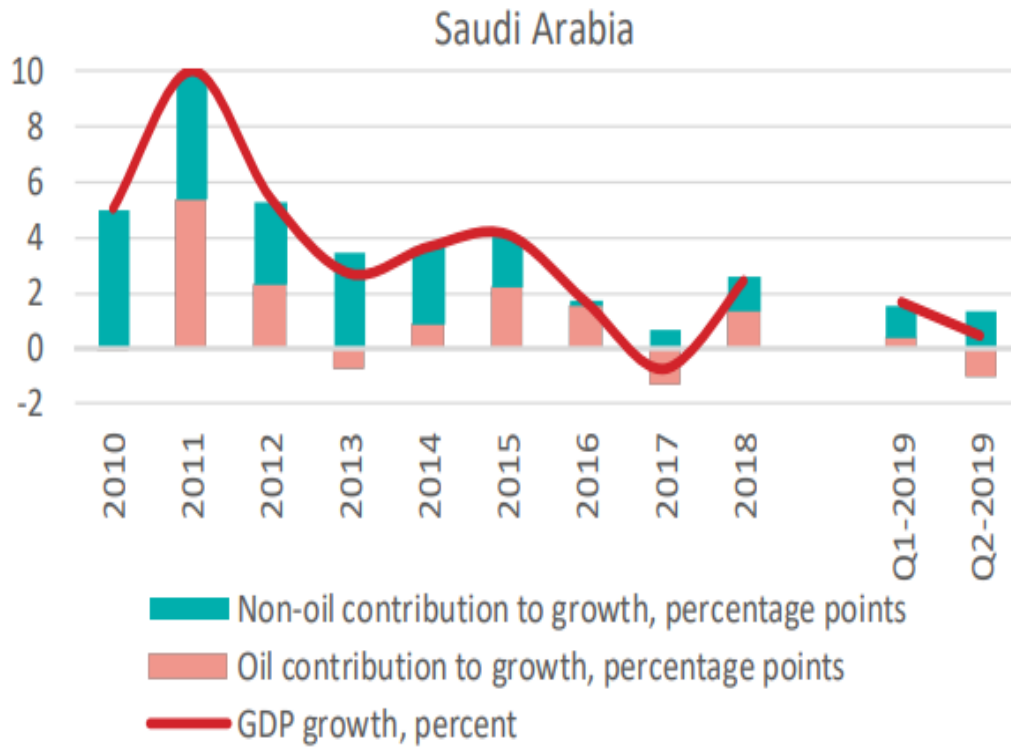


ملاحظة: البيانات الواردة في الشكل رقم 1 مستقاة من Value of the Saudi Arabian government's revenue من مستقاة من 1 مستقاة من Statista، 2019. of taxes on goods and services from 2015 to 2019. حقوق النشر محفوظة.

الشكل البياني رقم (2)

نمو الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسب المئوية (المملكة العربية السعودية 2010-2019)

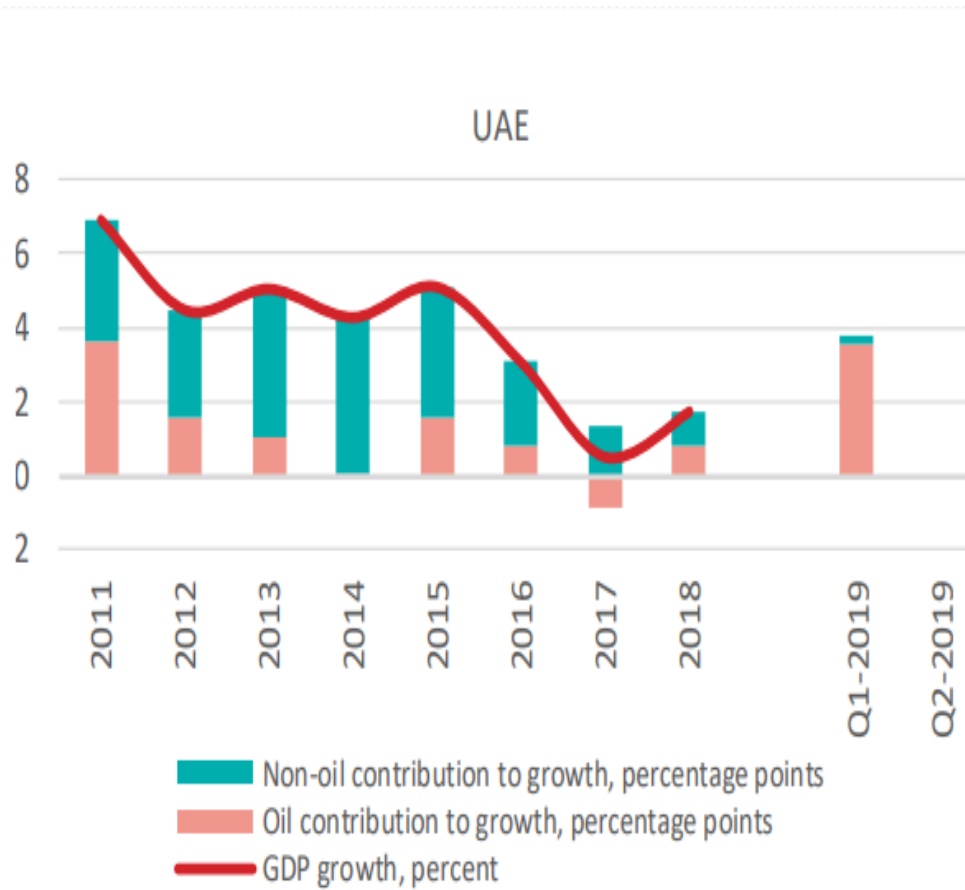
ملاحظة: البيانات الواردة في الشكل رقم 2 مستقاة من



Reliant GCC. ديسمبر 2019، البنك الدولي. حقوق النشر محفوظة.

الشكل البياني رقم (3)

نمو الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسب المئوية (الإمارات العربية المتحدة 2011-2019)

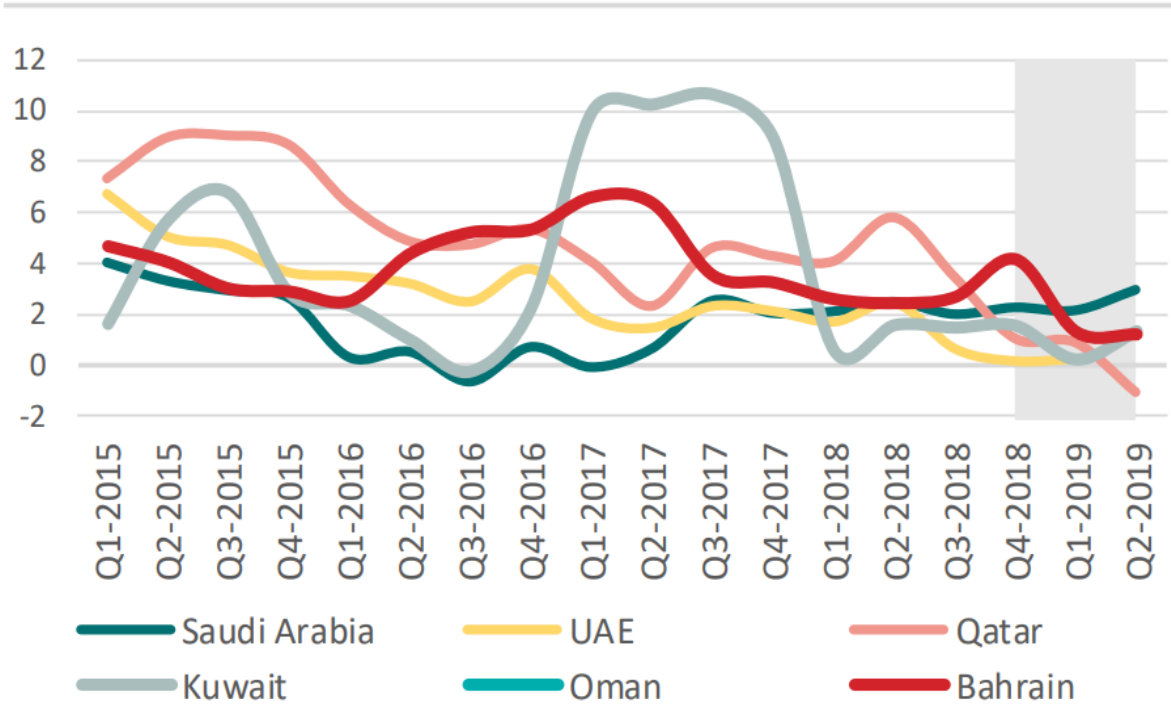


ملاحظة: البيانات الواردة في الشكل رقم 3 مستقاة من Economic Diversification for a Sustainable and من Reliant GCC. ديسمبر 2019، البنك الدولي. حقوق النشر محفوظة.

الشكل البياني رقم (4)

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، معدل النمو الحقيقي 2015-2019

(مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي)



ملاحظة: البيانات الواردة في الشكل 4 مستقاة من Economic Diversification for a Sustainable and Reliant GCC. ديسمبر 2019، البنك الدولي. حقوق النشر محفوظة.

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الباحثة/ سبأ صادق، الباحثة/ نجلاء الهاجري، الباحثة/ فاطمة الشهراني، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي. (CC BY NC)